نقابة المحامين
بيروت
النقيب

١٠٠ يوم من ولاية المجلس ... وللبحث صلة

***

الزميلات والزملاء الكرام،

السادس والعشرون من شباط ٢٠٢٦ هو اليوم المئة لانتخابي نقيباً للمحامين. هذا اليوم لن يكون يوماً شعبوياً، ولا يوماً دعائياً، ولا إعلانياً، ولا تسويقياً. هذا يوم الحقيقة. هذا حقكم عليّ، وهذا واجبي لكم. وعدت وأفي.

المئة يوم الأولى ليست رقماً، ليست ٧٪ من مجموع أيام الولاية، إنها عين وعيّنة: عيّنة من انجازات تحققت في القضايا النقابية (القسم الأول)، وعين على القضايا الوطنية بكل أبعادها (القسم الثاني).

القسم الأول: في ما تحقق

توزعت الأعمال المحقَّقة بين القضايا النقابية (أولاً)، والقضائية (ثانياً).

أولاً: في القضايا النقابية

شملت الأعمال المنجزة خلال المئة يوم الأولى من الولاية متابعة الادارة المالية (١)، والتأمين الصحي (٢)، واستحداث مركز الدراسات والبحوث القانونية (٣)، وإعادة هيكلة معهد المحاماة (٤) .

١- في الادارة المالية

إن النقابة ليست مجرد إدارة مالية، بل مؤسسة ائتمانية معنوية تمثل أعضاءها. وكلما تعززت قواعد التدقيق والشفافية، كلما زادت ثقة الأعضاء، وتحصّن القرار النقابي، وتقلّصت الشبهات .

وعليه، كان لمالية النقابة، تدقيقاً وضبطاً وتفعيلاً، مكان رحب في جلسات مجلس النقابة وفي المشاورات التي أجريت مع أهل الاختصاص بغرض الوقوف على الشوائب والسير مستقبلاً بحداثة وشفافية. وقد أفضت المتابعة الى الاجراءات التالية:

أ- إجراء التدقيق المالي بحسابات صندوق النقابة، وصندوق التقاعد والصندوق التعاوني في الفترة الممتدة من تاريخ ٢٠٢٢/١٠/١ لغاية ٢٠٢٥/٩/٣٠ وفقاً للمعايير الدولية، وتبيان النواقص والأخطاء والشوائب في الحسابات في حال وجودها، ووضع الاقتراحات اللازمة بغرض الانتقال الى الحوكمة المالية وانتظام الرقابة الداخلية وإتاحة المعلومات للأعضاء بشكل ممنهج .

ب-إقرار دفتر الشروط المتعلق باستدراج عروض من شركات التدقيق المالي وشركات الادارة المالية، وفضّ العروض في جلسة علنية on line أجريت في التاسع من كانون الثاني الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، وذلك بعد تعميم الرابط على

الزميلات والزملاء المحامين لاتاحة فرصة المتابعة مباشرة، والموافقة على عرض شركة Forvis Mazars بكلفة ١٥،٠٠٠ د.أ. عن كل سنة.

يبقى العمل على بلوغ أهداف عدة بينها اعتماد سياسة واضحة لإدارة المخاطر المالية، وأرشفة إلكترونية قابلة للتتبع، وتمكين الزميلات والزملاء من الاطلاع على التقارير عبر منصة آمنة، والانتقال الكامل من نظام الفوترة اليدوي الى التحوّل الرقمي، ما يعزز إمكانية المراجعة والتدقيق.

٢- في التأمين الصحي

إن ترشيد نظام التأمين الصحي في النقابة الذي نعمل عليه، يرمي إلى صون الحق بالاستشفاء في ظل التحديات المالية وارتفاع الكلفة، ما يفرض مقاربة علمية تقوم على التالي:

أ- إعادة تقييم العقود والشروط التعاقدية مع الجهات الضامنة وفق معايير شفافة وتنافسية.

ب- ضبط الهدر عبر آليات رقابة طبية وإدارية فعّالة.

ج- تحديث الإدارة الرقمية للملفات الطبية بما يضمن السرعة والدقة والتتبع.

إن الهدف هو تأمين تغطية عادلة تحفظ كرامة المحامي، وتضمن استمرارية التأمين الصحي بشروط تنافسية فضلى.

وانطلاقاً من هذا المفهوم اتخذنا الخطوات التالية:

- تشكيل لجنة من أصحاب الاختصاص والاستعانة بإكتواري لوضع دراسة ودفتر شروط خاص بشركات التأمين، وآخر خاص بشركات الإدارة بغرض استدراج عروض وفضّها أمام مجلس النقابة وفقاً للمعايير الدولية، بما يؤمّن الشروط الفضلى لنظام صحي متكامل.
- مناقشة ملف التأمين الصحي استناداً الى دفتر شروط لاستدراج العروض من شركات التأمين وشركات الإدارة، وتخصيص خلوة لمتابعة البحث للأهمية. وقد تحدد موعد فضّ العروض مباشرة on line في ١٦ آذار ٢٠٢٦، إعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً إلى حين اتخاذ القرار، على أن يصار الى نشر الرابط للمتابعة.

٣- في استحداث "مركز الدراسات والبحوث القانونية "

انطلاقاً من إيماننا بأن العمل القانوني لا يقتصر فقط على المرافعة والتقاضي، على أهميتهما، بل يتعدّاه إلى إنتاج المعرفة القانونية وصياغة الرأي المتخصّص والمساهمة في تطوير التشريع، وفي زمن تتسارع فيه التحوّلات التشريعية والقضائية، وتتداخل فيه الأنظمة القانونية، برزت الحاجة إلى إطار علمي منهجي ضمن مساحة تفكير قانوني حرّ ومسؤول، يُعنى بالبحث والتحليل واستشراف الإصلاحات، ويشكّل مرجعاً رصيناً للنقابة وأعضائها، وللهيئات الرسمية والقضائية، وللرأي العام القانوني. فكان استحداث "مركز الدراسات والبحوث القانونية" كخطوة مؤسساتية تعزّز دور النقابة/المؤسسة في الحياة العامة. وكان أول الغيث تسليم رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري نقيب المحامين مشروع قانون الإنتظام المالي واسترداد الودائع (الفجوة المالية) لابداء الرأي. وقد سلّم النقيب مرتينوس الرئيس بري، خلال زيارة رسمية لمجلس النقابة والنقباء السابقين، دراسة حول المشروع أعدها "مركز الدراسات والبحوث القانونية" المستحدث، إضافة الى اقتراح قانون يرمي الى تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٨/٦٢ المتعلق بصندوق تقاعد المحامين بهدف تحسين دخله.

وقد تعيّن المحامي البوفسور ابراهيم نجار مديراً للمركز يعاونه عدد من الزميلات والزملاء المحامين أصحاب الاختصاص.

٤- في إعادة هيكلة "معهد المحاماة"

إن تفعيل معهد المحاماة ليس إجراءً تنظيمياً، بل استثمار مباشر في جودة المهنة ومستقبلها، من خلال الجمع بين المعرفة النظرية والتأهيل العملي الممنهج، بما يسمح بمواكبة المحامي المتدرّج تطورات التشريع والاجتهاد، وتأهيله لممارسةٍ مسؤولة وفاعلة.

من هنا، بدأنا ورشة لإعادة هيكلة "معهد المحاماة"، برامجَ وآلياتِ تدريب، بهدف تعزيز كفاءة المتدرجين، وترسيخ أخلاقيات المهنة، وضمان انتقال كفؤ من مرحلة التدرّج إلى الممارسة والاستقلال الكامل، بما يحفظ مستوى الرسالة التي تضطلع بها نقابة

المحامين. وجاءت مناقشة النظام الداخلي لـ "معهد المحاماة" وإقرار تعديلات على آلية عمل المعهد ونظامه الداخلي، لتحقيق هذه الأهداف ولمزيد من الجدوى والحداثة.
وقد تعيّن المحامي الدكتور داني سماحة عميد كلية الحقوق السابق في جامعةNDU مديراً للمعهد، والدكتور شادي سعد عميد كلية الحقوق في جامعة الحكمة مستشاراً للنقيب وللمعهد.
كما تقرر العمل على إعادة تأهيل الطابق الثاني من "بيت المحامي" ليضم "معهد المحاماة" و "مركز التحكيم."

٥- متابعة أوضاع المستخدمين والأجراء في النقابة، حفظاً للحقوق.

ثانياً: في العلاقة مع القضاء

انطلاقاً من أن العدالة لا تقوم على سلطة منفردة، بل على تكامل وظيفي بين جناحيها: القضاء والمحاماة،
ولأهمية العلاقة المنظَّمة والواضحة بين الجسم القضائي ونقابة المحامين، في إطار الاحترام المتبادل، والتعاون المؤسسي، بما يحفظ هيبة القضاء وكرامة المحاماة معاً، ويؤمّن حسن سير العدالة ويعزز ثقة المتقاضين بالمؤسسات القضائية والنقابية،
أفضت المشاورات بين نقابة المحامين ومجلس القضاء الأعلى أو من انتدبه الى اتخاذ إجراءات عملية لتسهيل عمل المحامين (٢)، وإجراءات قانونية لتعزيز العدالة (٢).

١- في الإجراءات العملية

أ- تشكيل لجنة من مجلس النقابة للتواصل مع مجلس القضاء الأعلى الذي انتدب الرئيس الأول لمحكمة الإستئناف في بيروت القاضي جورج حرب والقاضي رؤى حمدان للتباحث في الإشكالات ذات الإهتمام المشترك وفي مقدمها: انتظام جلسات المحاكمة واحترام مواعيدها، وملء المراكز الشاغرة في الجسم القضائي ولدى المساعدين القضائيين.

ب- موافقة مجلس القضاء الأعلى على طلب مجلس النقابة تركيب شاشات monitors داخل مراكز النقابة في الدوائر القضائية كافة، لتمكين المحامين من

متابعة جداول الجلسات والمرافعات، بدلاً من الانتظار في الممرات أو في قاعة المحكمة.

ج- تكليف الرئيسة الأولى لمحكمة الاستئناف في جبل لبنان القاضية ميرنا بيضا أحد المساعدين القضائيين لتسجيل الشكاوى التي يتقدم بها المحامون أصالةً أو وكالةً في غرفة خاصة للمحامين، وذلك بعد مشاورات نقابية معها بشأن الزحمة والبطء في تلقي شكاوى المحامين وتسجيلها.

وقد بدأ العمل بهذا التدبير منذ صباح الثلاثاء في ٢٠٢٦/٢/١٠.

د- تخصيص ٣٩ مقعداً لاستعمال المحامين في الممرات الملاصقة لمكاتب قضاة التحقيق في بعبدا. كما وتخصيص غرفة لنقابة المحامين في كل من المحكمة المذهبية في بعقلين والمحكمة الشرعية في شتورا بقرار من رئاستي المحكمتين.

هـ- المساهمة من خلال مجموعة من المحامين المتدرجين في عملية تنظيم وتبويب ملفات السجل التجاري في جبل لبنان ونقلها من المبنى المهدد في بعبدا الى منطقة جديدة المتن.

٢- في الإجراءات القانونية

أ. متابعة سير العمل في محكمة سجن رومية، وإحصاء الأحكام الصادرة منذ بدء عمل المحكمة، إيذاناً باتخاذ الموقف المناسب.

ب. متابعة حسن تطبيق المادة ٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية المعدّل، من خلال تنظيم نقابة المحامين طاولة مستديرة بالتعاون معUNDP ، شارك فيها الى نقيب المحامين، السادة: وزير العدل، رئيس لجنة الادارة والعدل النيابية، النائب العام التمييزي، نقيب المحامين في الشمال، وممثلون عن وزير الداخلية والبلديات ووزير الدفاع الوطني والأجهزة الأمنية. وعلى أثرها، أصدر حضرة النائب العام التمييزي تعميماً الى النيابات العامة والضابطة العدلية، قضى بطلب التشدد في تطبيق المادة ٤٧ والسماح للأشخاص المستمع اليهم كمشتبه فيهم، بإجراء الاتصالين الهاتفيين اللذين سمح بهما القانون، وذلك بصورة فورية، على أن تتم مراجعة النائب العام التمييزي في حال وقوع إشكاليات مع المحامين حول آلية التطبيق.

ج. التقدّم بإخبار بحق السماسرة ومنتحلي الصفة في قصور العدل لما يشكلونه من مساس بجوهر رسالة الدفاع وهيبة العدالة وتعريض حقوق المتقاضين للضياع. وقد باشرت النيابة العامة بتوقيف عدد منهم.

د. اتخاذ نقيب المحامين ومجلس النقابة موقفاً مسؤولاً من اعتكاف المساعدين القضائيين باعتماد وسائل احتجاج دون تعطيل مرفق العدالة والمسّ بحقوق المحامين والمتقاضين.

توازياً، بلغت المحادثات بشأن آليات العمل وانتظامه داخل المحاكم الروحية المارونية (المحكمة الابتدائية الموحدة المارونية والمحكمة الاستئنافية البطريركية المارونية) خواتيمها على أن يصار الى اعلان بروتوكول بهذا الشأن في أقرب فرصة.

القسم الثاني: في القضايا الوطنية

شكلت نقابة المحامين عبر تاريخها ضميراً قانونياً حياً في صلب الحياة الوطنية. فهي بحكم رسالتها، مؤتمنة على حماية الدستور، وصون الحريات العامة، وترسيخ مبدأ سيادة القانون.

إن حضور النقابة في القضايا الوطنية، ينبع من واجبها في الدفاع عن العدالة والحقوق، وإبداء الرأي القانوني المستقل عند المنعطفات الكبرى، والمساهمة في صياغة الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية. فحين تتعرض المبادئ الدستورية أو الضمانات الأساسية للاهتزاز، يصبح صوت المحاماة مسؤولية وطنية قبل أن يكون موقفاً نقابياً.

من هنا، كان لنقابة المحامين موقف واضح في موضوع الانتخابات النيابية (أولاً)، ومتابعة جادة في قضية إنفجار مرفأ بيروت (ثانياً)، وفي القضايا التي تهمّ الرأي العام مثل مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع (ثالثاً)، وقرار مجلس الوزراء برفع رسم الاستهلاك الداخلي على البنزين (رابعاً).

أولاً: في الانتخابات النيابية

تابع مجلس النقابة موضوع الانتخابات النيابية، وصدر تأكيد على وجوب التعامل مع هذا الاستحقاق كقرار آمر لا كخيار ممكن، وكموجب دستوري وأخلاقي، لا يمكن التلاعب بمصيرها، كونها الوسيلة الديمقراطية الوحيدة الآذنة بانبثاق السلطة والحؤول

دون الفراغ السياسي. كما تشكل عنصراً فاعلاً في حماية الاستقرار عبر الحفاظ على الانتظام العام للمؤسسات، وفرصة للمساءلة والمحاسبة ومدخلاً أساسياً إلى الإصلاح السياسي. وهذا ما نقلُه نقيب المحامين الى كل من السادة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: في قضية انفجار مرفأ بيروت

واكب مجلس النقابة عمل مكتب الادعاء المعني بفاجعة ٤ آب ٢٠٢٠، وتمّ إجراء مراجعة لمسار التحقيقات القضائية محلياً ودولياً، والوقوف على آليات العمل والتحديات التي تعترض تحقيق العدالة، وتأكيد الالتزام الثابت بمتابعة العمل في هذه القضية الوطنية تحقيقاً للعدالة وتبياناً للحقيقة.

وأجرى النقيب ومجلس النقابة، مراجعة للدعاوى التي تقدّم بها مكتب الادعاء في نقابة المحامين في قضية المرفأ، في ضوء صدور حكمين عن محكمة الدرجة الأولى في بيروت، قضيا بالإدانة للتعسف باستعمال حق التقاضي، وللكيدية بهدف تعطيل التحقيق العدلي، وبتعويضات مالية لصالح الضحايا.

ثالثاً: في مشروع قانون " الفجوة المالية"

بادرت نقابة المحامين الى دعوة نقابات المهن الحرة والنقابات الأخرى الى جلسة خصصت لمناقشة مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع، صدر على أثره موقف قضى بالتالي:

١- رفض الصيغة الحالية واعتبار المشروع مساساً بالحقوق الدستورية والمكتسبة للمودعين والنقابات.

٢- المطالبة بتحرير الودائع بما فيها الودائع العائدة للنقابات وصناديق التعاضد والتقاعد.

٣- انتقاد آلية السداد عبر أوراق مالية تستحق بعد آجال طويلة، ورفض اعتبارها بمثابة تبرئة للدولة.

٤- إعداد مذكرة بالمخالفات لرفعها للرئاسات، والكتل النيابية، والمصرف المركزي، وصندوق النقد الدولي.

٥- الدعوة لتشكيل لجان تحقيق مستقلة لتتبع أموال الفساد والأموال المهربة.
كما سلمت النقابة السيد رئيس مجلس النواب، بناء لطلبه، دراسة أعدّها مركز الدراسات والبحوث القانونية حول مشروع قانون الإنتظام المالي واسترداد الودائع، كما صار بيانه.

رابعاً: في الطعن بقرار الحكومة برفع رسم الاستهلاك الداخلي على البنزين

تقدمت نقابة المحامين ممثلةً بالنقيب بمراجعة إبطال جزئية وطلب وقف تنفيذ لقرار مجلس الوزراء القاضي برفع رسم الاستهلاك الداخلي على البنزين، تسجلت لدى الغرفة الاولى في مجلس شورى الدولة تحت رقم ٢٦٧٩٦ تاريخ ٢٣ شباط ٢٠٢٦.
واستندت المراجعة الى تجاوز حدّ السلطة، وخروج القرارات المطلوب إبطالها عن نطاق قانون التفويض التشريعي المحدد في المادة ٥٥ من قانون موازنة العام ٢٠٢٦؛ ومخالفتها مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، ومبدأ شرعية الضريبة التي لا يجوز تعديلها أو الغاؤها الا بقانون، ولعدم جواز تخصيص النفقات الا بنص تشريعي؛ ومخالفتها مبدأ سنوية ووحدة وشمولية الموازنة؛ ومخالفتها الوعاء الضريبي كعنصر جوهري من عناصر الضريبة؛ كما ومخالفتها قاعدتيْ الأمان القانوني والتوازن المالي.

بعد مئة يوم على تحمّل الأمانة، نؤكد أن ما تحقق ليس سوى بداية لمسار إصلاحي مستدام، يقوم على العمل المؤسسي، والشفافية، وتحديث الإدارة، وتعزيز دور النقابة في الشأن العام.

إن المرحلة المقبلة بأيامها ال ٦٣٠ تتطلب تضافر الجهود، فالنقابة ليست مجلساً فحسب، بل جماعة مهنية متضامنة .

وأعاهدكم ومجلس النقابة كما دوماً، بأن تبقى الأولوية لكرامة المحامي، واستقلال المهنة، وصون رسالتها في خدمة العدالة، بروح المسؤولية والانفتاح والمساءلة، وبترسيخ نهج يليق بتاريخ نقابة المحامين وبثقة أعضائها.

عشتم، عاشت نقابتنا وعاش وطننا.

نقيب المحامين عماد مرتينوس